

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/166
8 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء
من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم
المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس لجنة
حقوق الإنسان من سفير جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

بالإشارة إلى بيان السيد ميت غرانيتش، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية كرواتيا، الذي
أدلى به في الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٥، فإنني أود، بناء على
تعليمات من حكومتي، أن أشير إلى الحقائق التالية.

إنني واثق من أن السيد غرانيتش يعرف جيدا أن السبب وراء بطء العمليات الديمقراطية في
كرواتيا ليس هو "العدوان الصربي الطويل القائم منذ أربع سنوات"، حسبما زُعم، ولكنه ينبع من السياسة
المغالبة في الوطنية التي تتبعها السلطات الكرواتية ضد الأمم الأخرى في المنطقة، وأولا وقبل كل شيء ضد
الصرب.

فالصرب الذين يتهمهم وزير خارجية كرواتيا بالعدوان قد عاشوا في هذا الإقليم، أي أرضهم هم،
طوال قرون. ومنذ إنشاء يوغوسلافيا في عام ١٩١٨، فإنهم قد تمتعوا بمركز شعب من الشعوب المكونة
للجمهورية، وهو الحق الذي حُرّموا منه منذ إصدار الدستور الجديد لكرواتيا، عند حدوث انفصالها المتسم
بالعنف. وإن الصلة المباشرة بين السلطات الكرواتية الحالية والتقاليد التي تعهدتها بالرعاية الدمية الفاشية،

وهي ما كان يُسمى دولة كرواتيا المستقلة التي ارتكبت فيها أثناء الحرب العالمية الثانية عملية إبادة جماعية مروعة لأكثر من مليون شخص من الصرب واليهود والفجر وأبناء أمم أخرى، قد أدت على نحو له ما يبرره إلى توليد الخوف لدى الصرب من أن يكرر التاريخ نفسه. ومن المؤكد أن الديمقراطية لا يمكن أن تتطور في دولة تخلع أعلى الأوسمة لديها على مجرمين مؤكّدين من مجرمي الحرب العالمية الثانية، وهو ما فعلته كرواتيا بالضبط.

والسياسة العدوانية التي تنتهجها الحكومة الكرواتية قد هددت نفس بقاء الصرب وحقوقهم القومية والإنسانية في ذلك الإقليم. وإن المجتمع الدولي، الذي قام بوزع قوة الأمم المتحدة للحماية اتباعا لقرار الأمم المتحدة في هذا الصدد، بهدف حمايتهم وتهيئة الأوضاع الملائمة لايجاد حل سلمي لجميع القضايا المتنازع عليها، قد ظل يدرك هذه الحقيقة. فمنذ اعتماد خطة فانس، قبل ثلاث سنوات، ومنذ وزع قوة الأمم المتحدة للحماية، لم تحدث صراعات مسلحة في هذه المناطق، وتم تهيئة الأوضاع التي تفضي إلى حل سلمي، كما بدئ في إجراء حوار بين الأطراف المعنية مباشرة.

وفيما يتعلق بادعاءات الوزير غرانيتش التي تذهب إلى أن سكان المناطق الخاضعة لحماية الأمم المتحدة ما فتئوا يتعرضون لمضايقات وأعمال قتل وطرود مستمرة، فإن تقرير قوة الأمم المتحدة للحماية الذي يتناول هذه المناطق لم يأت على ذكر شيء من ذلك. والسؤال الحقيقي إنما يتعلق بالهدف الفعلي لهذه الاتهامات الزائفة في وقت تحث فيه كرواتيا على انسحاب قوة الأمم المتحدة للحماية.

ومن المنافي للعقل اتهام يوغوسلافيا بالعدوان على كرواتيا. ووقت المنازعات الحربية في عام ١٩٩١ التي حدثت نتيجة لانفصال كرواتيا، كانت مهمة جيش الشعب اليوغوسلافي آنذاك، بوصفه القوة العسكرية الشرعية الوحيدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية حينئذ، هي الفصل بين الأطراف المتحاربة بناء على الأمر الصادر من الحكومة الاتحادية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية. وعندما صدر (في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢) دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باعتبارها استمرارا لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، لم يلاحظ وجود جندي يوغوسلافي واحد خارج حدودها. وقد أكدت هذه الحقيقة في تقارير الأمين العام للأمم المتحدة.

أما حجم موجة اللاجئين الصرب التي نشأت في إقليم جمهورية كرواتيا اليوغوسلافية السابقة والذين فروا من كرواتيا بسبب السياسات المغالية في الوطنية التي تنتهجها السلطات الكرواتية فقد وصل إلى حد أصبح معه أقل من ١٠٠ ٠٠٠ صربي يعيشون في الوقت الحاضر تحت الحكم الكرواتي، بالمقارنة مع ٣٥٠ ٠٠٠ صربي في عام ١٩٩١. وعملية التطهير العرقي هذه، التي كانت قد بدأتها أولا دولة كرواتيا المستقلة أثناء الحرب العالمية الثانية، ما زالت جارية؛ وتوجد فرص جيدة تسمح للسلطات الكرواتية بإنهاء هذه العملية بنجاح. وقد طردت السلطات الكرواتية تقريبا جميع السكان الصرب من منطقة سلافونيا الغربية، وهي جزء من المنطقة الخاضعة لحماية الأمم المتحدة.

وإن قرار كرواتيا، الذي تعتزم بموجبه رفض استضافة قوة الأمم المتحدة للحماية في وقت يجري فيه إحراز تقدم كبير في المفاوضات بين زغرب وكينين، وفي الوقت الذي بدأ فيه تنفيذ المرحلة الثانية من خطة فانس - لدى توقيع الاتفاق الاقتصادي - إنما يُعرّض للخطر كل ماتم انجازه حتى الآن، وهو ما يشير

إلى احتمال لجوء كرواتيا إلى وسائل أخرى، أي تُستخدم فيها القوة، في تسوية علاقاتها مع جمهورية كرايينا الصربية.

ومن الوهم المحض أن يأمل المرء أن يتحقق أي شيء من قطع الحوار ومن مغادرة قوة الأمم المتحدة للحماية، سوى زيادة تفاقم العلاقات، مع خطر استئناف الصراع المسلح بما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها، وهو ما يدركه المجتمع الدولي بأسره.

وتمشيا مع الموقف المبدئي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومؤداه أن تجري تسوية جميع المشاكل المعلقة في إقليم يوغوسلافيا السابقة بطريقة سلمية وعن طريق المفاوضات، فإنها ترى أن مما لا غنى عنه تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية، والقيام على نحو متساوٍ بتنفيذ خطة فانس، ومباشرة الحوار على قدم المساواة بين كنين وزغرب مما ينشئ علاقات ثقة تجعل من الممكن أن تتوصل الأطراف المعنية إلى حل سلمي دائم. وترحب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأي حل تتوصل إليه السلطات المرخص لها في زغرب وكنين، كما أنها تمنحه تأييدها الكامل.

وإذا وُضع كل ما ذكر أعلاه في الحسبان، اتضح أن النداء الذي وجهته كرواتيا بأن يمارس المجتمع الدولي المزيد من الضغط على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من أجل التوصل إلى حل سلمي هو منتهى السخرية والنفاق بامتياز.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم ردي على بيان الوزير غرانييتش كوثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

(توقيع) فلاديمير بافيتشيفيتش
السفير